الوعي السياسي للمرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣

م.د. زهراء جبار رهيف الشويلي (*)

المقدمة :

بسم الله الرحمن الرحيم :{وجئتك من سبإ بنبإ يقين، اني وجدت امرأة تملكهم واتيت من كل شيء ولها عرش عظيم } (١)

تمثل قضية المرأة ركنا اساسيا طوال الحقب الزمنية التي مرت بها البشرية ، اذ انها قضية نصف المجتمع ان لم يكن اكثر من الناحية الكمية ، وهي كذلك قضية كل المجتمع من الناحية الكيفية (النوعية) ، فلا يمكن ان يتقدم مجتمع بدون تقدم المرأة ورفع مستوى وعيها وتفعيل دورها اجتماعيا وسياسيا ، وينبغي ان نقر بأن المرأة شغلت ادوارا مهمة بالرغم من القيود والعقبات التي وضعت ، اذ شغلت ادوارا مهمة في تاريخ الانسانية حضاريا واجتماعيا بل وسياسيا وضلت هذه الادوار حية دون ان يتمكن الزمن من محو ومضاتها المشرقة واثرها على الحياة .

وبقي التاريخ ينعش ذاكرتنا بأدوار نساء شامخات امثال ، زنوبيا ملكة تدمر وبلقيس ملكة سبأ لما يمتلكن من وعي ومكانة سياسية واجتماعية ، والسيدة خديجة ام المؤمنين (رضي الله عنها) ومواقفها السياسية والمالية المساندة في دعم النبي محمد (صلى الله عليه واله وسلم) ، اثناء انطلاقة الاسلام الاولى وما واجهه الدين الجديد للقضاء عليه ، وسيدة نساء العالمين البتول فاطمة الزهراء (عليها السلام) وما قامت به من دور تربوي وارشادي وساند وداعم ومتفرد يليق بمكانتها السامية بكونها امتداد للنبوة ورمز خالد لاهل البيت الكرام (عليهم السلام) ، وعلى الرغم من مكانة المرأة المهمة ، لكن يمكن القول أن تأثير النساء في المجال السياسي كان ولا يزال ضئيل ومتفاوت بين الحين والاخر قياسا بدور الرجل سواء في الماضي او الحاضر سيما المرأة العراقية ، ويتوقف ذلك على مدى وعيها وادراكها السياسي الذي ينمو وينقص حسب الظروف الاجتماعية والسياسية التي عاشتها المرأة العراقية من حروب وحرمان ونقص في التعليم وحصار اقتصادي وعادات وتقاليد مجتمعية .

لذا ينطلق البحث من فرضية اساسية وهي أن تأثير المرأة العراقية في المجال السياسي

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية - جامعة بغداد

jabar.zahraa@yahoo.com

كان ولايزال محـدودا ، ومكبل بقيود مجتمعية ومذهبية وسياسية وخاضع للقيادات الحزبية .

لذا يحـاول البحث معرفة مدى الوعي السياسي للمـرأة العراقيـة وماهـي اهم المؤثـرات عليه وعلـى مشاركتهـا السياسية بعد عـام ٢٠٠٣م ، والتطـور التاريخـي لـدور المـرأة العراقية قبل عام ٢٠٠٣م وتأثيرهـا السياسي منذ العهد الملكي .

وعليه تم تقسيم البحث كالاتي :-

المقدمة:

المبحـث الاول : الواقـع السياسـي للمـرأة العراقية قبل عام: ٢٠٠٣

المطلـب الاول: الوضـع السياسـي للمرأة العراقية قبل عام ٢٠٠٣ :

المطلـب الثاني : محددات الوعي السياسـي للمرأة العراقية:

المبحـث الثانـي :الواقـع السياسـي للمرأة العراقية بعد العام ٢٠٠٣ :-

المطلب الاول : دور المرأة العراقية سياسـيا بعد العام ٢٠٠٣ :-

المطلب الثانـي : نظرة تقيميـة لنظام الكوتا النسائية في العراق:-

الخاتمة:

المصادر:

المبحث الاول :

الواقع السياسي للمرأة العراقية قبل عام: ٢٠٠٣

كانت المرأة العراقية حتى ثورة العشرين تعيش بمعـزل عن العالم وعن المشاركـة الفعلية عن الاحـداث والقضايا التي تخص البلاد وقد عزز هـذه العزلة الواقع الاجتماعـي للمرأة الذي قيد حريتها بموجب العادات والتقاليد الامر الذي اثر على حدود تفكيرها ووعيها اللذان كان لا يتعديا حدود جدران منزلها ، وبعد اشـراك المرأة في سـوح المعـارك ووقفها مع الرجـل ومساندتها لـه اخذت تفكر بوجوب الاخـذ بمكانتها بتقرير مصيربلادهـا سـواء عـن طريـق التجمعـات النسوية في الاحزاب او عن طريق المظاهرات ، ادى ذلك الى نجاحها في المشاركة في مختلف ميادين الحياة الامر الذي اسهم في رفع مستوى وعي الجماهيـر النسوية وتعبئتها للمساهمة في مسيرة تقدم العراق.

المطلـب الاول: الوضـع السياسـي للمـرأة العراقية قبل عام ٢٠٠٣ :

أن مسيـرة الوعي السياسي للمرأة في العراق و المطالبة بالحقـوق السياسية كانت تقتصر على النخبـة الخاصة والمثقفة جدا وكانت اول دعوة لذلـك وردت فـي مجلة ليلـى اول مجلة نسوية في العراق صدرت عام ١٩٢٣ وكان صدورها متزامـن مع انتخابـات اول مؤسسـة تشريعية وهي المجلس التأسيسي والذي كانت لديه ثلاث مهـام اساسية هـي الاولى : المعاهـدة العراقية البريطانية والثانيـة سن دستور للملكة والثالثة

سن قانون الانتخابات لذا نشرت السيدة بولينيا حسون [٢] بمناسبة افتتاح المجلس التأسيسي في ٢٧ اذار ١٩٢٤ مقالة مهمة خاطبت فيها اعضاء المجلس وشرجت لهم حالة المرأة وماتعانيه من تخلف يتحمل الرجال قبل غيره بالدفاع عن حقوق المرأة العراقية واستمرت في نشر المقالات التي كان الغرض مكنها تهيأة الاذهان وجلب الانتباه الى مسألة حقوق المرأة السياسية [٣].

واجهت هذه الدعوة الرفض من قبل عدد كبير من اعضاء المجلس بحجة ان المرأة العراقية غير مؤهلة للمشاركة في العمل السياسي حيث اكد عدد من النواب في المجلس التأسيسي ان المرأة لم تؤهلها تربيتها الاجتماعية ومنزلتها القومية الى الجري في هذا الميدان الوعر وهي مسالة من رابع المستحيلات لابل من خامسها وعاشرها واذا شاءت المرأة ان ترفع من منزلتها الاجتماعية والسياسية فلتعول على نفسها وحدها وتبذل الجهد في تنوير فكرها بالعلوم والمعارف وتهيء نفسها لهذا الحق ولما يقوى ساعدها تنزل ميدان الجهاد السياسي [٤].

وتاسست في عام ١٩٢٤ في العراق او جمعية نسوية تحمل اسم جمعية النهضة النسوية برئاسة السيدة اسماء الزهاوي وقد تحملت المتاعب والمضايقات في سبيل تحقيق اهداف المرأة فهي اول من مهد للنهضة النسوية في العراق والتي تنادي بالتعليم والعمل والتحرر من بعض القيود مما يساعد المرأة العراقية على الظهور في ميادين الحياة [٥] ،واعقب ذلك بروز حركة نشطة في صفوف النخبة من النساء في المجتمع العراقي كان من نتائجها ظهور جمعيات اخرى ذات اهداف سامية وكان استمرار هذه الجمعيات ودوام نشاطها يعتمد على الظروف التي تواجهها او تواجه العضوات فيها .[٦]

وبعد توقف مجلة ليلى عن الصدور لم يلاحظ اي مطالبة لحقوق المرأة السياسية الا في عام ١٩٣٧م عنما طلبت سكرتارية عصبة الاممن الحكومة العراقية عن طريق وزارة الخارجية معلومات حول وضع المرأة في الجوانب الاتية :

بيان وضع النساء من الوجهتين السياسية والمدنية بالنظر الى القوانين العراقية.

بيان الرأي على نحو عام عن وضع النساء من الوجهتين السياسية والمدنية مع بيان التدابير المقترحة.

وكان جواب الحكومة العراقية كما يلي (فيما يتعلق بحق الانتخاب في مجلس الامة والمجالس الادارية والبلدية فهو محصور بالذكور فقط وحق العضوية كذلك اما حق تولي الوزارة فلايجوز ان يتسلم كرسي الوزارة الا من كان عضوا في مجلس الامة وبما ان العضوية محصورة بالذكور فبطبيعة الحال تكون العضوية في الوزارة محصورة فيهم اما حق التوظيف فلم ترد نصوص في قانون الخدمة المدنية تمنع من استخدام الاناث في الدوائر الحكومية اما الحقوق المدنية وواجباتها نحو زوجها فهي غير معينة بقوانين خاصة فالحكومة العراقية تسير بذلك حسب الاحكام الشرعية الاسلامية.[٧]

تأسس في عام ١٩٤١م (الاتحاد النسائي

العراقي) على غرار الاتحاد النسائي المصري وتألف من تشكيله من عضوات يمثلن الجمعيات النسوية الموجودة في ذلك الوقت وانتخب من كل جمعية ثلاث عضوات وهؤلاء النتخب من بينهن مكتب الاتحاد وكان يتألف من الرئيسة ونائب الرئيسة والسكرتيرة وامينة الصندوق وبعد صدور قانون الجمعيات رقم (٦٣) لسنة ١٩٥٥م اصبح الاتحاد جمعية مستقلة ولكنه يشرف بصورة غير مباشرة على نشاط بقية الجمعيات وكانت غاية الاتحاد (تفهيم المرأة العراقية ماهو العالم؟ وماهي واجباتها السامية في هذا المجتمع الحافل وفي هذا العصر الذي تغلبت فيه النظم الاجتماعية الحديثة) [٨]

لقد اثمر التقدم الذي احرزته المرأة في انخراطها في المجال التعليمي الثانوي والعالي في خلق شريحة من النساء مثقفة وواعية ادركن واقع المجتمع وانعكس ذلك على تطور وعيهن السياسي ولهذا كان لنمو الحركة الوطنية في هذه الحقبة من تاريخ العراق تأثير في ذهنية المرأة التي تجلت اثارها في ميدان النضال الوطني لذا شهدت هذه المرحلة التي اعقبت الحرب العالمية الثانية وحتى عام ١٩٥٨م بروز اعداد من النسوة ساهمن في بناء نهضة فكرية نسوية وخلق وعي سياسي متطور وخاصة بين صفوف الطالبات في الكليات ومن دلالاته مساهمة المرأة في انتفاضات وثورات الشعب التحررية التي تميزت بها هذه المرحلة من تاريخ العراق ، وشهد اذار ١٩٥٨م اعلان رئيس الوزراء في تلك الفترة نوري سعيد عن مباديء جديدة يقتضيها تطور العراق السياسي والاجتماعي في خلال السنين الاخيرة ومن ذلك منح المرأة العراقية الحقوق السياسية وفقا لاسس ومؤهلات معينة تلائم حالة البلد الاجتماعية والنص على تلك المباديء في تعديل الدستور العراقي وقد قدمت مذكرة من قبل جمعية الاتحادالنسائي في ٢٣ شباط ١٩٥٨م الى ولاة الامر للنص على الحقوق السياسية للمرأة في تعديل الدستور ومنها منح المرأة العراقية حقوقها السياسية كاملة كناخبة ومنتخبة ، والعمل في الحقل السياسي.[٩]

وفي اعقاب ثورة عام ١٩٥٨م ، التي انهت الحكم الملكي ، استطاعت المنظمات النسائية في غضون سنتين ان تحقق ما فشلت في تحقيقه خلال السوات الثلاثين الماضية ، اذ لم تعد السياسة ملكا خاصا للنخبة فأحب الفقراء (عبد الكريم قاسم) كرمز للثورة وكان يخاطبهم مباشرة عبر خطابات كانت تدوم لساعات في اغلب الاحيان ، ونزلت الطبقتان : الفقيرة والمتوسطة الى الشوارع وسيرت التظاهرات مهللين ضد جميع رموز سياسة الاستعمار والمتعاونين معها ، كما اثمرت مشاركة النساء في النضال الوطني الى جانب الرجال ، اذ منح قانون الاحوال الشخصية الصادر في العام ١٩٥٩م ، المرأة حقوقا مساوية في الارث ، وتحديد حدود سن الزواج ، والحد من التعسف لتعدد الزوجات وعلى صعيد المشاركة في صنع القرار تم تعين (نزيهة الدليمي) رئيسة رابطة الدفاع عن حقوق المرأة وزيرة ، وكانت اول وزيرة في البلاد العربية قاطبة .[١٠] وقد تحققت ايجابيات في المدة الاولى من انقلاب حكومة حزب البعث عام ١٩٦٨م ، ومنها القضاء على الامية ومن ثم الحملة الوطنية

لمحـو الامية في العـام ١٩٧٨م وكـان للمرأة النصيـب الاوفـر فيها ، وقد امنـت التشريعات القانونيـة اطارا صلبا للارتقاء بالمرأة وتعزيز دورها في المجتمع[١١]

وتم الاعلان عن حـق المرأة في التصويت في الانتخابـات الوطنيـة ١٩٦٧م ووسع هذا الحق بعام ١٩٨٠ ، ليشمل حق الترشـيح والتصويت ،واكـد ميثاق الجبهة الوطنيـة القومية التقدمية علـى ضمان الحقوق السياسية لكل النساء اسوة بالرجل بما في ذلك حرية التنظيم النسوي ، وعد انضمـام النساء الى كل المنظمات والمؤسسات القائمة امر اساس وضروري يجب العمل على تحقيقـه بأوسع نطاق من اجـل ان تحتل المرأة مكانتها اللائقة.[١٢]

اما حزب البعث المنحل فكان ينظر الـى المرأة نظـرة سطحيـة وفوقيـة فقـط.[١٣] وقدحـددت الاوضاع العامة في البـلاد من مشاركة المرأة السياسيـة اذ انتظـم النسـوة في حـزب البعث العربي الاشـتراكي المنحل في الفرق والشعب النسائية في المحافظات المرتبطة بمكتب نسائي قطري يترأسه عضو في القيادة القطرية ، وفي المؤتمر القطري الثامن كانت هنالك ثلاث نساء عضـوات ، ولكن لم تنخب اي منهن الى مواقع المسؤولية .[١٤]

ان المرأة العراقية منذ تأسيس الدولـة العراقية الحديثة عام ١٩٢٠م وحتى عام ٢٠٠٣م كانت تواجـه عوائـق وحواجـز تحـول دون تحسين مستـوى وعيها السياسـي ومشاركتها السياسية بدءاً من ثقافة المجتمع المتأثر بالعادات والتقاليد وصـولا الى الحـروب والحصـار الاقتصادي ، انعكسـت هذه الظـروف على وضـع المرأة سياسيا واجتماعيا وثقافيا.

المطلـب الثاني : محددات الوعي السياسـي للمرأة العراقية :

اولا: المحددات الموضوعية:

لايرجـع قصور وعي المـرأة ودورها سياسيا لسبـب بايولوجي او ذهني وانما يعود الى جملة من المتغيـرات السوسيولوجيـة (الاجتماعية) والنفسيـة والاقتصاديـة والثقافيـة اي لايعـود الـى قصور ذاتي يتعلق بالمـرأة كانسان، وانما الى متغيـرات متداخلة تحدد مـن مكانة المراة ليس سياسيا فقـط وانما اجتماعيا ايضا ، ومنها النظـام الاجتماعي السائد ، توزيع العمل فضلا عـن المتغيرات الثقافية مـن اعراف ومعتقدات وتقاليد وقيم وهذه المتغيرات معا فاعلة ومؤثرة ومتأثرة مع بعضها ، فضلا عن تخلف القوانين والتشريعات التي تقلل من فرص المرأة وتقرر مكانة المرأة .[١٥]

اذ لاتـزال قـوة الـروح القبليـة والعصبيـة والعشائرية ، من المعوقات الكبرى التي تحول دون مشاركة النساء بفاعلية في العمل السياسي فـي العراق . اذ لاتزال المـرأة العراقية(اسيرة النظرة الذكوريـة والثقافة التمييزية ، ومازالت مكاسبها – وان اصبحت وزيرة – هشة معرضة للانتكاسة بارادة الرجل وحدة ، ومازالت المرأة محكومـة بموروث ثقافي ينتقص منها ، وينظر اليها على انها قاصر وبحاجة الى ولي ووصي يراقبهـا ويوجهها ويحميهـا).[١٦]كما ان درجة الوعـي السياسي في المجتمع العراقي لم يسمح حتـى الان بتمثيل المرأة في البرلمان من خلال

معـارك انتخابية تخوضها علـى قاعدة برنامج واضـح او من طريق التمثيـل الافرادي للمرأة في بعض الدوائر الانتخابية .[١٧]

حـاول البعـض التعكز على الديـن في حرمان المـرأة من هـذا الحـق الطبيعي ،وقـد تصدى مجموعة من الباحثين و المعيين (رجالا ونساء) لهـذا الامربأن تعاليم القران الكريم واضحة في هذا المجال ، وهي ان الرجل والمرأة متساويان فـي نظر الله سبحانه وتعالـى ، فيستخدم القران صـورا ومصطلحات مذكـرة ومؤنثة لوصف خلـق البشريـة من مصـدر واحـد ،فضلا عن الاوامـر المنزلة في القـران حول المساواة بين الجنسيـن ، وبنمـوذج النبـي (صلـى الله عليه والـه وسلم) فالمطلـوب مراجعـة الممارسات (لا الاوامـر الربانية) ، اي مـا يستوجب اعادة الفحص هو التفسيـرات والممارسات الانسانية العرضة للخطأ.[١٨]

اذ ان هنـاك فرق بين الدين و الفهم الخاطيءاو التطبيـق الغيرصحيح للدين وكـل ماريد قوله هنا ، ان الاسلام انصف المرأة ونظر اليها بكل احترام وتقدير.

ثانيا: المحـــددات المتداخلـــة (الموضوعية-الذاتية):-

ان البعـض مـن المحـددات الموضوعيـة المترابطـة والمتشابكـة التـي تعيـق انخـراط المـرأة العراقيـة في العمـل السياسـي ،اذ ان المجتمع العراقـي كبقية مجتمعات العالم الثالث التي مازالت ، ترى فـي العمل السياسي مجالا ذكوريـا ، وان المرأة غيـر مؤهلة للخوض فيه ، وهـذا يعـود في جـزء كبير منه الـى التنشئة الاجتماعيـة ، وطبيعـة النظـم التربويـة ، والموروث الاجتماعي ، وحتى وسائل الاعلام ، وبعـض التفسيرات الخاطئـة والقاصرة لعدد من النصوص الدينية ، كل هذه العوامل ساهمت ومازالت تساهم في الحد من حضور النساء في مجالات الفضاء العـام خاصة المجال السياسي ، كـل هذه العوامـل ساهمت كثيـرا في تشكيل الوعـي السياسي والاجتماعي والسياسي للمرأة العراقية يضاف يضاف الى كل ذلك في العراق التحديات السياسيـة والاقتصادية والامنية التي رافقت تاريخ وحاضـر العراق ،ويخشى القول قـد ترافـق مستقبـل العـراق ، وازاء كـل هذا فالمرأة العراقية ليست بعيدة وانما جزء من كل هذا تتأثر به الى حد ما، بل ان المرأة في العراق تناضل على اكثر من جبهـة فهي تواجه العديد من التحديات ودائما مثقلة بالكثير دون ان تبذل جهـود حقيقية لمعاونتها وبنـاء قدراتها خاصة من الجانب الحكومي.[١٩]

وعليـه مازال الوعي السياسـي للمرأة العراقية وحتـى الانتخابي محدود لـدى العديد من نساء العراق.

ثالثا: المحددات الذاتية:-

فضلا عمـا تقدم ، من متغيـرات واسباب ذات طبيعـة موضوعيـة (خاصـة بالمجتمـع) ، وموضوعية –ذاتيـة (خاصة بالمجتمع والمرأة فـي ان) ، فـأن هنـاك متغيرات ذاتيـة خاصة بالمـرأة نفسها ، وهي متغيـرات واسباب تعيق المـرأة من خـوض غمـار السياسة وشـعابها المعقدة الملتوية ، بكلمة اخرى ، انه برغم قدرة المرأة على ممارسة العمل السياسي وامكاناتها

التــي لاتقل عن قـدرات الرجل فــي ذلك ، الا ان هنــاك متغيــرات ذاتية خاصة بهــا تقلل من انخراطهــا او تمنع استمرارهــا وتواصلها في العمــل السياسي، وعدم الاستمرارية هذا يساهم من جهــة في اضعــاف امكــان تراكــم الخبرة السياسيــة والحزبيــة والتنظيمية لــدى المرأة ، فكل جيل نسائي يبدأ من النقطة الصفر تقريبا ، ويسهــم عدم الاستمرار هذا من جهة اخرى في اضعاف امكــان خلق النموذج القابل لان تتمثله وتطوره الاجيال اللاحقة، فضلا عن مايستحق الذكر ان هناك اسبــاب ذاتية اخرى تعيق عمل المرأة ، ومنها اسباب نسائية صرفة جدا ، منها عــدم ثقة النســاء انفسهن بمنــح اصواتهن لبني جنسهــن مــن الاناث ، بفعــل الثقافــة السياسية الشائعة التي تقلل من قدرة النساء على المشاركة بفعالية في العمل السياسي والحزبي اذن المرأة بحاجة الى دعــم المرأة ، فالمرأة حاليا – تحسد المرأة- سياسيا.[٢٠]

المبحث الثاني :

الواقــع السياســي للمــرأة العراقية بعد العام ٢٠٠٣ :-

المطلب الاول : دور المرأة العراقية سياســيا بعد العام ٢٠٠٣ :-

المشاركة هي ظاهرة حضارية كما هي ظاهرة سياسية ومشاركة المرأة سياسيا دليل على وعي المجتمــع لذاته وحضارتــه ، وتختلف درجات الوعــي فــي المجتمعات بين دولــة واخرى بل وحتى داخل الدولة الواحدة بأختلاف مستويات المجتمــع ، ومتــى مايصــل المجتمــع الى عد مشاركــة المــرأة السياسيــة من اولــى قضاياه الاساسية وليس لسد فراغ او لغايات اخرى مثل الــولاءات للقومية او الطائفة فأنه قد وصل الى اجمل درجات التقدم والرقي.

دخلت المــرأة العراقية مجلــس الحكم الانتقالي ودخلت الجمعيــة الوطنية والبرلمــان العراقي عن طريــق منهج الكوتا فقد رشــحت اكثر من (٢٠٠٠) الفيــن امــراة من مجمــوع (٦٠٠٠) ستة الالف مرشــح اخر، دخول المرأة العراقية عــن طريــق الكوتــا اي (الحصــص) لتمكينها مــن الدخول الى مختلــف المؤسســات القيادية والسياسية اذ ورد ذلك في قانون ادارة الدولة في عهــد الحاكم المدني لسلطة الاحتلال الامريكي (بول البريمر) اذ منح هــذا المنهج للمرأة نسبة ٢٥٪ للمشاركة السياسية في الجهاز التشريعي والتنفيــذي ولكــن عبر المحاصصــة والطائفية بدلا من استحقاقها الحقيقي ومؤهلاتها وقدراتها القياديــة فأصبــح وجــود المــرأة فــي البرلمان لســد المقاعد الشاغرة ووفق امــلاءات سياسية وحزبية اي بدون دور مؤثر [٢١]

ان تجربــة المــرأة العراقيــة فــي البرلمــان ومساهمتهــا فــي السلطة التشريعيــة نرى فيها ضعف فــي الاداء اذ لم تستطــع الكتلة النسوية داخل البرلمان لتعزيز العمل النسوي من خلال تعجيــل مجموعة من القوانيــن التي تعزز دور المرأة في المجتمع والدولة اذ لم تفلح البرلمانيات غلى الرغم مــن وجوداكثر من (٨٠) نائب من النساء في مجلس النواب من اقرارتشريع قانون يحمي المرأة ويدافع عن حقوقها وحماية المرأة العراقية من العنف الاسري والفقر والعوز ومن شتى انواع الانتهاكات [٢٢] ، فضلا عن انتمائهن

لاحزاب مكنتهم من الحصول على مقاعد داخل البرلمـان الامـر الـذي دفعهن الـى ان يأتمرن بأوامـر وتوجيهـات رؤساء الاحـزاب والكتل السياسيـة ، فعلى الرغم مـن ان العراق متمثل قانونيا بجوهر الاتفاقات الدولية التي تضمن حق المرأة في الانتخاب والترشيح للمناصب العامة ، الا انـه من الملاحظ : ان النساء لم يشكلن قوة فاعلـة في الحكومة ولا فـي البرلمان ، ومازلن غائبات عن تبوأ المواقع القيادية ، فعند المقارنة بين النصـوص والواقع نرى وجود فارق كبير بينهمـا ، فمـن حيث الالية الاولـى التي تطالب بمشاركـة واسعـة للمرأة في الهيئـات الحاكمة ، وصنـع القـرار نـرى : ان واقعه فيـه الكثير من الاستعبـاد والتهميش للمـرأة في المشاركة السياسية ، وهذا معنـاه : استمرار سياسة ابعاد المـرأة العراقيـة ، وهذه المؤشـرات تدل على عدم قناعـة المخططيـن للعمليـة السياسية في العـراق بزج المرأة العراقيـة بالعمل السياسي. (٢٣) فضـلا عن ان المقاعـد المخصصة للمرأة لا يعنـي اتاحة فرصة للمـرأة لدخول البرلمان وانما يعني اشـراك نصف المجتمع العراقي في تقريـر مصير العراق ، ولكـن انما يحصل في العراق هو اشـراك نساء بعيدات كل البعد عما يحدث داخل البرلمان(٢٤).

ويمكن القول ان هناك خطـوات ايجابية بأتجاه توسيع دور المـرأة وايلاء الاهتمام في القضايا التـي تخص المـرأة هـو انشـاء وزارة الدولة لشـؤون المرأة ، وهذه الخطـوة تعد الاولى من نوعهـا في العـراق ، التـي تخص المـرأة في صياغـة وتطبيق السياسة الحكومية ، الا ان قلة الموارد المخصصة لها لا تعطي انطباعا ايجابيا لهـذا الاهتمام ، كونها وزارة دولة فهي لاتمتلك ميزانية مستقلة فضلا عن ان كادر العالمين فيها قليل جدا ولا يمكن لوزير الدولة ا يعين موظفين جـدد في وزارته الا بموافقـة رئيس الوزارء ، فضـلا عن ان هذه الوزارة ليس لديها فروع او مديريات فـي المحافظات العراقيـة الاخرى ، وهذه المعوقات كلهـا تعكس جانبا سلبيا لدرجة الاهتمام بدور المرأة العراقية.(٢٥)

المطلـب الثاني : نظرة تقيميـة لنظام الكوتا النسائية في العراق:-

انطلقت اصوات كثيرة تقيم كل من جانبها لنظام الكوتـا ، فالمعارضون له ينطلقون بمعارضتهم بـأن هذا النظام يتعامل مـع المرأة كأقلية ، وان المـرأة اذا ارادت ان تصل الى المجلس النيابي عليهـا ان تفـرض واقعـا جديدا علـى الجميع بحيث يعترف بقدراتهـا ويدعم فوزها بالمقاعد البرلمانيـة فضلا عن ان الكوتـا تعد من اسهل الوسائـل حسب اعتقادهم للوصـول الى المقعد النيابـي بغـض النظر عن مؤهلاتهـا وقدراتها وان مسألـة الكوتـا قد تحمل خطـورة كونها لا تنطـوي علـى تغييـر اجتماعي حقيقـي يتعلق بقضية المـرأة أذ لن يكون ذلك افـرازا طبيعيا للعملية الديمقراطية ، اي نجاح المرشـحات من النسـاء بغض النظر عن مدى الكفاءة في تمثيل الشعب او تمثيل النساء انفسهن.(٢٦)

ويـرى نفر اخر مـن المعارضيـن للكوتا ، ان تخصيـص مقاعـد للمـرأة في البرلمـان بنسبة معينـة ومضمونـة ، وليس من خـلال خوض معركة انتخابية متكافئة (يتناقض بصورة جلية مـع مبدأ التمثيـل الذي تقوم عليـه الديمقراطية السليمة)(٢٧)

وينطلـق المؤيدون في تأييدهـم للكوتا بأنها الية تدخل ايجابي لصالح المرأة وخطوة على طريق المسـاواة والديمقراطيـة والاصـلاح السياسي ، كما انها تحقق شـمولية لتمثيل جميع شـرائح المجتمع ، وتوسيع قاعدة المشاركة في التنافس علـى المقاعـد المخصصة للنسـاء ولا يحصر التنافـس والتمثيل في اطـار النخبة من النساء ، كمـا يشجع المواطنين علـى الادلاء بأصواتهم لمرشـحة او اكثر من بين المرشحات طالما ان هنالك فرصة مضمونة للفوز .[٢٨]

ويوجـد رأي ثالـث يجمـع مابيـن المعارضة والمناصرة لنظام الكوتا ، فأصحاب هذا الرأي لا يحبذون نظام الكوتا لكنهم في الوقت نفسه يرونه امـر لابد منه ، فهذا النظام يجـب ان يتم الاخذ به لفترة معينة فقط بوصف بوصفه من التدابير الكفيلة لوصول المرأة الى البرلمان وكنوع من التمييز الايجابي لصالح المرأة ،لكنهم يرون من جانب اخـر ان ضمان الوصول الـى البرلمان عن طريق هذا النظام سيقلل بلا شك من فاعلية المـرأة ، ويكبح روح المبـادرة لديها ،ويجعلها مجرد واجهة لاكمال النصاب اوالعدد المطلوب ، ورغـم السلبيات التـي تضمنها نظـام الكوتا بحسـب اصحاب هذا الرأي فأنها تعد ضرورية لتدريب المرأة على العمل السياسي ، فضلا عن كونهـا كما هو الحال في العراق ضرورة ملحة ، لانـه بدون الكوتا فـأن امكانية وصول المرأة العراقيـة الى البرلمان صعبة ان لم تكن متعذرة ليـس بسبـب الثقافـة الذكوريـة فحسـب وانما لعـدم امتلاك المرأة الخبـرة السياسية او الثقافة السياسيـة الكافية لمنافسة الرجل في الانتخابات العامة[٢٩].

الخاتمة

علـى الرغم من انقضاء اكثـر من نصف قرن مـن الزمن على حصول المـرأة العراقية على حقوقها السياسية و المدنية ، لابد من القول انه مازال دورالمرأة محـدودا وان تنامي وتناقص دورهـا ومشاركتهـا السياسيـة يتوقـف علـى مـدى وعـي الافراد بحـق المـرأة ومشاركتها فـي السلطة ومفاصلها ووعـي المرأة وايمانها بنفسهـا وبقدراتها دون ان تكون تابعة لاي جهة سياسيـة او كتلة سياسيـة تحركها كدمية وتملي عليها قراراتها ، فضـلا عن العمل على تعديل بعـض الموروثـات التقليدية التـي تحول دون زيادة ونمـو وعي المرأة السياسـي لخلق ثقافة مجتمعية تؤمـن بدور المـرأة السياسي وتعمل التغلب على التحديات السياسية المتمثلة بظاهرة نقص الارادة السياسيـة لمساهمة المرأة الفعلية في الحياة السياسية والتجدي الاجتماعي المتمثل بقبـول المجتمـع الذكـوري ، والتحـدي الناجم عـن بعض المعتقدات لتفسيـرات الدينية لدور المـرأة السياسي ، لخلق قاعدة متينة لمشاركتها السياسية يجعلها تصل الى مواقع صنع القرار.

المصادر:

اولا : القران الكريم.

سورة النمل ، اية ٢٢-٢٣.

ثانيا: الكتب العربية والمترجمة:

بشـرى العبيدي ، دور المـرأة في عملية صنع القرار وتولي المسؤوليات ، ٢٠١٨.

حكمـت ابو زيد واخـرون ، المرأة ودورها في

حركـة الوحدة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ، ط٣ ، ١٩٩٣،

رغـد نصيـف جاسـم السراجـي ، المشاركـة السياسيـة الحزبيـة للمـرأة العراقية بعـد العام ٢٠٠٣ دراسـة اجتماعية سياسية \ميدانية ،دار الكتب العلمية ، بغداد ، ٢٠١٢

عبـد الرحمن سلمان الدربندي ، المرأة العراقية المعاصرة ،ج ١، دار البصري ، بغداد ،١٩٦٨

عبدالسـلام ابراهيم البغدادي ، المـرأة والدور السياسـي دراسة سوسيولوجيـة مقارنة،مركز عمـان لدراسـات حقـوق الانسـان ، عمـان ، ٢٠١٠ .

فائـق بطـي ، الموسوعة الصحفيـة العراقية ، مطبعة الاديـب البغدادية ، بغداد ، ١٩٧٦،ص ٦٦.

المركـز الوطني لحقوق الانسـان ، تقرير عن واقـع المرأة العراقية بعـد ٢٠٠٣ ، صادر عن وزارة حقوق الانسان ، ٢٠١٣.

منصـور فهمـي ، احوال المرأة فـي الاسلام ، ترجمة : رفيدة مقدادي ، مراجعة هاشم صالح ، دار الجمل ، المانيا ، ١٩٩٧، ص ١٣٨.

هيفـاء زنكنة ، مدينة الارامـل ،المرأة العراقية في مسيـرة التحرير ، ترجمة : مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،ط ١ ، ٢٠٠٨

ثالثا: الرسائل والاطاريح الجامعية:

وفـاء كاظم ماضي ، تطور الحركة النسوية في العـراق ١٠٢١-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشـورة ، كليـة التربية(ابن الرشـد) ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠.

رابعا :الدوريات:

(الكوتـا النسائيـة)- خطـوات ظهورهـا فـي المنظومـة القانونية العراقية ، جريدة الصباح ، بغداد ، العدد ١٩٠٤، ٢ اذار ، ٢٠١٠ الملحق .

١. نادية سعد الدين ، مستقبل دور المرأة الاردنية في التنمية السياسية في ضوء السياسات المعلنة ، المستقبل العربي ، العدد ٣٢١، تشرين الثاني ،٢٠٠٥.

بدريـة صالح عبد الله ، الـدور السياسي للمرأة فـي العراق بعـد عـام ٢٠٠٣ ، مجلـة العلوم القانونية والسياسية ، المجلد الرابع \العدد الثاني ،٢٠١٥.

حسيـن عمـر الخزاعـي ، (المـرأة الاردنيـة وتحديـات وصولهـا الـى البرلمـان : دراسـة سوسيولوجيـة ميدانية للمرشـحات للانتخابات) ، مجلـة العلـوم الاجتماعيـة ، مجلس النشر العلمـي ، جامعـة الكويت ، المجلـد ٣٤، العدد ٣ ، ٢٠٠٦.

سندس عبـاس مديرة مركز المـرأة (القيادية) العراقيـة ، حـوار صحفي ، جريـدة الصباح ، العدد ١٩٠٤، اذار، ٢٠١٠.

مسعـود ظاهـر ، الاداء البرلمانـي للنائبـات العربيـات ، المستقبـل العربـي ، العدد ٣٢١، تشرين الثاني ، ٢٠٠٥.

الهوامش

١- سورة النمل ، اية ٢٢، ٢٣.

٢- فائق بطي ، الموسوعة الصحفية العراقية ، مطبعة الاديب البغدادية ، بغداد ، ١٩٧٦،ص ٦٦.

٣- وفاء كاظم ماضي ، تطور الحركة النسوية في العراق ١٠٢١-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية(ابن الرشد) ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠، ص ص ٤١-٤٢.

٤- وفاء كاظم ماضي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٤٢-٤٣.

٥- عبد الرحمن سلمان الدربندي ، المرأة العراقية المعاصرة ،ج ١، دار البصري ، بغداد ،١٩٦٨،ص ٢٧

٦- المصدر نفسه ، ص ٢٨.

٧- وفاء كاظم ماضي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٨.

٨- وفاء كاظم ماضي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٩.

٩- المصدر نفسه ،ص ص ١٥٥-١٥٨.

١٠- هيفاء زنكنة ، مدينة الارامل ،المرأة العراقية في مسيرة التحرير ، ترجمة : مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،ط ١ ، ٢٠٠٨، ص ٣٧.

١١- المصدر نفسه ، ص ٦٧.

١٢- المصدر نفسه ، ص ٦٨.

١٣- رغد نصيف جاسم السراجي ، المشاركة السياسية الحزبية للمرأة العراقية بعد العام ٢٠٠٣ دراسة اجتماعية سياسية \ميدانية ،دار الكتب العلمية ، بغداد ، ٢٠١٢، ص ٧٩.

١٤- حكمت ابو زيد واخرون ، المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ، ط٣ ، ١٩٩٣، ص ٢١٦.

١٥- عبدالسلام ابراهيم البغدادي ، المرأة والدور السياسي دراسة سوسيولوجية مقارنة،مركز عمان لدراسات حقوق الانسان ، عمان ، ٢٠١٠، ص ٤٧.

١٦- حسين عمر الخزاعي ، (المرأة الاردنية وتحديات وصولها الى البرلمان : دراسة سوسيولوجية ميدانية للمرشحات للانتخابات) ، مجلة العلوم الاجتماعية ، مجلس النشر العلمي ، جامعة الكويت ، المجلد ٣٤، العدد ٣ ، ٢٠٠٦، ص ١٣٠.

١٧- مسعود ظاهر ، الاداء البرلماني للنائبات العربيات ، المستقبل العربي ، العدد ٣٢١، تشرين الثاني ، ٢٠٠٥، ص ٨٦.

١٨- منصور فهمي ، احوال المرأة في الاسلام ، ترجمة : رفيدة مقدادي ، مراجعة هاشم صالح ، دار الجمل ، المانيا ، ١٩٩٧، ص ١٣٨.

١٩- سندس عباس مديرة مركز المرأة (القيادية)العراقية ، حوار صحفي ، جريدة الصباح ، العدد ١٩٠٤، اذار، ٢٠١٠،ص ٩.

٢٠- عبد السلام ابراهيم البغدادي، مصدر سبق

ذكره ، ص ص ٥٨-٥٩.

٢١- عبـد السلام البغدادي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥.

٢٢- المركز الوطني لحقـوق الانسان ، تقرير عـن واقع المرأة العراقيـة بعد ٢٠٠٣ ، صادر عن وزارة حقوق الانسان ، ٢٠١٣، ص ٦.

٢٣- رغد نصيـف جاسم ، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٦.

٢٤- بدريـة صالـح عبد الله ، الـدور السياسي للمرأة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، المجلد الرابع \العدد الثاني ،٢٠١٥،ص ٢٤٥.

٢٥- بشـرى العبيـدي ، دور المـرأة في عملية صنع القرار وتولي المسؤوليات ، ٢٠١٨ ، ص ١٠.

٢٦- (الكوتـا النسائية)- خطـوات ظهورها في المنظومـة القانونية العراقية ، جريدة الصباح ، بغـداد ، العدد ١٩٠٤، ٢ اذار ، ٢٠١٠ الملحق ، ص٨.

٢٧- ناديـة سعد الديـن ، مستقبـل دور المرأة الاردنيـة فـي التنميـة السياسيـة فـي ضـوء السياسـات المعلنة ، المستقبـل العربي ، العدد ٣٢١، تشرين الثاني ،٢٠٠٥ ، ص١٠٠

٢٨- المصدر نفسه. ، ص ١١٣.

٢٩- عبـد السـلام ابراهيم البغـدادي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٨.

الملخص

من اجل زيادة الوعي السياسي والاجتماعي للمرأة العراقية لابد ان يكون هناك سعي حقيقي لابراز دور المـرأة العراقية ومدى تأثيره على المجال السياسي .

Abstract

In order to increase the political and social awareness of Iraqi women, there must be a real effort to highlight the role of Iraqi women and the extent of their influence on the political field.